كما كان من جرائها تكريس مأساة تقسيم القدس واحتفاظ حكومة العدو الاسرائيلي بما يقارب من ٨٠ ٪ من مساحتها .

المؤامرات الاسرائيلية ضد القدس بين ١٩٤٨ و١٩٦٧

والحديث عن مؤامرات اسرائيل ضد القدس ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٥ يفرض على المتحدث استعراض ولو بايجاز ، الاحداث التي سبقت ، الى ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٥ ، وهي الفترة التي استغلتها اسرائيل لتنفيذ مخططاتها لتحويل المدينة المقدسة الى مدينة يهودية تكون عاصمة لاسرائيل الكبرى ، واستطاعت خلالها وبمواصلة الدعم الاميركي من جهة ، وبالتعويضات المالية والعينية الالمانية الغربية السخية من جهة اخرى ، وبسكوت الامم المتحدة من جهة ثالثة ، استطاعت ان تنفذ عددا من الاجراءات ضد المدينة المقدسة سكانا وارضا وعقارات وحضارة ومقدسات وتنظيما ، كان أبرزها :

أولا — اعلان القدس عاصمة لاسرائيل بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ ونقل مقر حكومتها من تل أبيب اليها ، وتبع ذلك تغاضي الامم المتحدة وسكوتها ، ثم تقديم سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا اوراق اعتمادهم لرئيس حكومتها فيها في شهر تشرين الاول ١٩٥٤ ، ثم نقل سفارات بعض دول اميركا اللاتينية اليها . كل هذه الاجراءات عززت التحدي الاسرائيلي لقرارات الامم المتحدة وشجعتها على الاسترسال في تنفيذ المزيد من المؤامرات .

ثانيا : اصدار سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١ قانونا اسمه (قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠) خولت بموجبه لنفسها سلطة وضع اليد على جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها اي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ١٩٤٧/١١/٢٩ ، بالنسبة لمواطني البلاد العربية وبعد ١٩٤٨/٩/١ بالنسبة للمواطن الفلسطيني . وبموجب هذا القانون وضعت سلطات اسرائيل ايديها على جميع الاملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس وكانوا يبلغون آنذاك حوالي ستين الفا ، وتقدر العقارات والاراضي الخاصة بهم بحوالي ٨٠ ٪ من القسم المحتل آنذاك .

ثالثا : اصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على منع اللاجئين من حق العودة ، رغم القرار رقم (١٩٤) — فقرة (٣) الصادر عن الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والذي يتضمن ثلاثة مبادىء ، هي :

أ — اعادة اللاجئين الى بلادهم . ب — ورد ممتلكاتهم اليهم . ج — او تعويضهم . هناك اكثر من مائة الف عربي من أهل القدس يعيشون خارج بلدهم وخارج فلسطين المحتلة ، سبعون الفا منهم كانوا ضحايا النكبة الاولى سنة ١٩٤٨ وحوالي أربعين الفا من مواليدهم منذ ١٩٤٨ ولغاية اليوم ، وهؤلاء جميعا تحرمهم قوانين وانظمة الاحتلال الاسرائيلي من حرية العودة الى بلدهم ، بينما هي تسمح بالدخول الى فلسطين المحتلة والى القدس منها بالذات ، لاي يهودي من يهود العالم ومن اي قطر يكون او اية جنسية يحمل .

رابعا : فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيها الامر الذي رفع عدد سكان اليهود في القدس نفسها من حوالي مائة الف سنة ١٩٤٨ الى لا اقل من مائة وتسعين الفا في حزيران ١٩٦٧ وما يقارب (٢٥٠) الفا اليوم .

خامسا : نقل وزارة الخارجية والبرلمان — الكنيست — الاسرائيلي بصفة مؤقتة